

الفكر السياسي ودوره في تعزيز الحكم الصالح

Political thought and its role in promoting good governance

بقلم أ.م.د طارق عبد الحافظ الزبيدي

جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية

tariq_hafed@yahoo.com

مستخلص البحث:

إن للفكر السياسي دوراً مهماً في دراسة ومتابعة ظاهرة السلطة السياسية، وهدفه الأساس التنظير لها لغرض تقويم عمل السلطة السياسية وإعطاء الحلول الأنوية والمستقبلية للمشكلات التي تنتج عن سوء استعمالها. وغاية الفكر السياسي الأساسية تحقيق حكم صالح يرتكز على العقلانية، ويهتم بالمحكومين ويعمل على تحقيق طموحاتهم. لا تكمن الأشكالية في طبيعة تلك التنظيرات التي هي غزيرة منذ مدة لا يمكن إحصائها، فالفكر السياسي المنتج والبناء بدأ مع دولة المدينة اليونانية واستمر حتى الآن، لكن أغلب استعمالاته من حيث التطبيق يشار إليها بالسلبية، كون صاحب السلطة ليس فيه مواصفات رجل الدولة بل الأغلب الأعم أن فيه صفات رجال السلطة، ثم إن أدوات تعزيز الحكم الرشيد غالباً ما تكون غائبة، فلا يمكن تحقيق الحكم الصالح دون وجود متلازمة رجل الدولة مع أدوات الحكم الرشيد، فكلاهما يكمل الآخر.

كلمات مفتاحية: الفكر السياسي البناء – الحكم الصالح – الطب السياسي – ترسيخ الديمقراطية.

Abstract:

Political thought has an important role in studying and following the phenomenon of political power, and its primary goal is to theorize it for the purpose of evaluating the work of the political authority and to give immediate and future solutions to the problems that result from its misuse. And works to achieve their ambitions, the problem does not lie

in the nature of these theories, which are prolific for a long period that cannot be counted, so productive and constructive political thought started with the Greek city state and continued until now, but most of its uses in terms of application are indicated negatively, since the owner of the authority is not It contains the characteristics of the statesman, but most of the more general are men of authority. Then, the tools for promoting good governance are often absent, and good governance cannot be achieved without the presence of the statesman's syndrome with the tools of good governance, both of which complement the other.

Keywords: Positive political thought; Good governance; Political medicine; Rooting democracy.

1. مقدمة:

السياسة، بشكل عام، غالباً ما تتم الإشارة إليها بشكل سلبي، إذ يتبادر إلى الأذهان الحيلة والمكر والخديعة، ولم يتبادر إلى الأذهان المعنى الحقيقي لها من كونها فن إدارة الحكم، وهذه الصورة النمطية السلبية للسياسة لم تأت من فراغ بل ان غالبية السياسات المتبعة تعتمد قاعدة أن الغاية تبرر الوسيلة بغض النظر عن تبعاتها من الفقر والأمراض والحروب وغيرها، بمعنى ان الصورة السلبية للسياسة متأتية من الممارسة السلبية لها وليس بالضرورة من المعنى الاصطلاحي الحقيقي لها.

الصورة النمطية السلبية عن السياسة تجعلنا امام تساؤلات عديدة تشكل جوهر أشكالية الدراسة. التساؤل الأول يتعلق بدور الفكر السياسي في دراسة ظاهرة السلطة السياسية. ما طبيعة هذا الدور؟ وماهي مخرجاته، ولماذا لم يساهم الفكر السياسي في تحول النظرة السلبية للسياسة باتجاه النظرة الايجابية؟ هل السبب يكمن في قصور الفكر السياسي ام في عدم تطبيق الفكر السياسي بشكل عملي صحيح، وهل الفكر السياسي على وتيرة واحدة ام هناك فكر سياسي بناء وآخر هدام؟

بعد تحديد أشكالية الدراسة ننتقل إلى الفرضية التي تحاول الدراسة إثباتها أو نفيها. تنطلق النظرية من القول (ان الفكر السياسي بغالبية تنظيراته ومعالجاته ممكن ان يؤسس للحكم

الصالح الرشيد ولكن يجب ان يتعامل مع السياسة بطريقة علمية احترافية بعدّها علماً لحل المشاكل والصراعات وليس لإيجادها، فضلاً عن ضرورة ايجاد من يتلقى تلك الدعوات ويطبقها على أرض الواقع بشكل يجعل من الفكر السياسي طرفاً في الحل وليس طرفاً في ايجاد المشكلة).

أما أهداف الدراسة فتتمحور في البحث عن الأسباب التي تساهم في جعل الفكر السياسي أكثر فاعلية في المعالجات السياسية، لا سيما متابعة أهم مخرجاته وأهم مرتكزات الحكم الصالح لغرض معرفة دوره الحقيقي في تعزيز هذا النوع من الحكم.

أما في ما خصّ منهجية البحث فقد تم الاعتماد على أكثر من منهج في دراستنا تبعاً لما يقتضيه الحال. ونظراً لشمولية الموضوع واتساعه، فقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي في محاولة منها لبيان مخرجات الفكر السياسي والوقوف على بعض الوقائع التاريخية. وكذلك تركزت الدراسة إلى المنهج التحليلي لدراسة ومتابعة أبرز كتابات المفكرين والباحثين في الفكر السياسي ودوره في الحكم الصالح وتحليل آرائهم وتصوراتهم، كما لم تغفل الدراسة أهمية المنهج المقارن ومحاولة اللجوء إليه كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك لا سيما موضوع المقارنة بين طبيعة رجل السلطة ورجل الدولة. ولغرض التحقق من صحة الفرضية، سوف تقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ المحور الأول لدراسة مفهوم الفكر السياسي، والمحور الثاني لمتابعة مفهوم الحكم الصالح، أما المحور الثالث فسوف يبحث في مخرجات الفكر السياسي ومرتكزات الحكم الصالح.

2. المحور الأول: مفهوم الفكر السياسي

لا يوجد تعريف جامع ومانع للفكر السياسي، لكن غالباً ما يعرف بدلالة تفكك المصطلحين (فكر – سياسة)، لذلك نجد اغلب التعاريف تتناول الفكر السياسي بعدّه نتاجاً فكرياً يعالج ظاهرة السلطة السياسية، حيث يعرف الفكر السياسي بأنه " الآراء والمبادئ والنظريات التي تتعرض للعلاقة بين الفرد والسلطة " ، (د. جهاد تقي صادق، 1993، ص20). وفي (موسوعة الفكر السياسي عبر العصور) جاء تعريف الفكر السياسي بأنه "كل أشكال التفكير والتأمل العقلي في الظواهر السياسية المتجسدة عملياً في السلطة السياسية" (عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، 2015، ص24)، في حين نجد من يعرف الفكر السياسي بوصفه "الأفكار والمفاهيم التي تبحث في الظواهر السياسية وتحاول التعرف عليها وصفاً ودراسة وتحليلاً في سبيل تكوين مفهوم

محدد عن هذه الظاهرة أو تلك" (د.غانم محمد صالح، 2001، ص4)، أما محمد محمود ربيع فيعرف الفكر السياسي بأنه "التصور العقلي الذي ينطبع في ذهن الفرد أو الجماعة عن الظاهرة السياسية أو أي شيء سياسي على المستوى الوجود الفعلي أو المأمول" (محمد محمود ربيع، 1994، ص 35).

أما مفهوم السياسة فهو مرن وواسع، ودلالاته متعددة، ويمكن الإشارة هنا إلى تعريف (معجم لبيتره)، حيث يرى ان "السياسة علم حكم الدولة"، في حين عرفها (معجم روبير)، بأنها "فن حكم المجتمعات الإنسانية"، ويعقب على هذين التعريفين (موريس دوفرليه) بقوله إن "التعريف الأول يعد السياسة علماً، والثاني لا يعدها إلا فناً"، (نقلا عن موريس دوفرليه، 2009، ص، ص 13-14).

وهنا يمكن القول ان السياسة هي علم وفن في آن واحد، فهي علم كونها تنظر لظاهرة السلطة السياسية وفق قواعد سياسة عامة، والسياسة هي فن أيضا، كون الذي يمارسها يحتاج إلى نوع من المهارات لكي يوظف الممكنات المتاحة، لذلك يمكن تعريف السياسة من خلال جميع الوصفين لتكون السياسة هي علم وفن حكم الدولة.

السياسة بشكل عام تحتاج إلى خبرة ومهارة إذ ليس كل من يدعي انه سياسي ممكن ان نطلق عليه هذه الصفة، بل هناك سياسي ناجح وهناك سياسي فاشل، ومعيار النجاح والفشل ليس اختياريًا أو اعتباطيًا بل ان أهم معيار ممكن اعتماده في علم السياسة هو مدى اعتماد الفكر السياسي في الخطوات التي يتخذها السياسي صاحب السلطة، واي قسم من اقسام الفكر السياسي قد تم اعتماده. هل اعتمد الفكر السياسي التنبؤي ام الفكر السياسي التبريري ام الفكر السياسي الوصفي؟ (عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، 2012، ص19).

من خلال هذا التقسيم الذي يقدمه بعض الباحثين للفكر السياسي وأنواعه، يصبح امامنا أنواع كثيرة للفكر السياسي، فما هو الفكر السياسي الذي يراد منه ان يؤسس للحكم الصالح؟ هل هو الفكر التنبؤي ام التبريري ام الوصفي؟ ودون الدخول في المدلولات اللغوية والفلسفية للتقسيم، فان الأول يدل على القراءة الاستشرافية المستقبلية للآحداث، والثاني يركز على تبرير الواقع المعيش، والثالث يحاول ان يوصف الاحداث والظواهر. قطعاً، ليس هذا التقسيم نهائياً ومطلقاً، بل ممكن القول ان الفكر السياسي فكر عام شامل يحمل في طياته مدلولات كثيرة، لذلك ممكن الحديث بشكل عام عن الفكر السياسي المثالي والفكر السياسي الواقعي، فالأول اقل ما يقال فيه انه صعب التطبيق، اما الثاني فعملية تطبيقه على أرض الواقع أسهل بكثير من الأول.

وبغض النظر عن أنواع الفكر السياسي، ما هو النوع الذي يحقق لنا حكماً رشيداً؟ هنا بالتأكيد نحتاج إلى دراسة مفهوم الحكم الرشيد قبل البحث في طبيعة ونوع الفكر السياسي المطلوب إيجادها، مما يستوجب متابعة مفهوم الحكم الصالح في المحور الثاني من هذه الدراسة.

1.2 المحور الثاني: مفهوم الحكم الصالح

استخدم مفهوم الحكم الصالح أو الحكم الرشيد في الآونة الأخيرة من قبل العديد من الباحثين والمفكرين لغرض تقييم التجارب السياسية وبالذات كيفية ممارسة السلطة السياسية لغرض إدارة شؤون المجتمع بطريقة مثالية قائمة على أساس التعاون المتبادل بين السلطة والشعب، حيث تعمل الأولى من أجل خدمة الثاني.

وقدرَ تعلق الأمر بمفهوم الحكم ودلالاته اللغوية فهو مشتق من الفعل الثلاثي (حَكَمَ)، ويأتي بمعنى الفصل والقضاء بين المتنازعين (ابراهيم مذكور، 1989، ص 165)، وقد يأتي بمعنى النبوة، (سورة الأنبياء، الآية 74)، ، وقد يأتي اللفظ بمعنى السياسة والقيادة، (سورة الجاثية، الآية 16). أما مفهوم الحكم اصطلاحاً فيعرف غالباً بدلالة السلطة كونه من المفاهيم المقاربة والمرادفة لها، ومفهوم الحكم وفق الرؤية الإسلامية كما يراه (فكرت رفيق السيد) من أكثر المفاهيم الإسلامية، حساسية وتعقيداً وأشكلاً، لناحية مفهوم اللفظ والاصطلاح لتعلقه بالسياسة والعدل (فكرت رفيق السيد، 2007، ص36)، وقد تبين من قبل أن حكم الدولة كان يطلق عليه (الأمر) للدلالة على السلطة (محمود عكاشة، 2002، ص171)، وأطلق على الحكام (أولي الأمر) أي أصحاب الأمر والنهي في الناس (سورة النساء، الآية 59).

أشار افلاطون سابقاً (و تلميذه أرسطو لاحقاً) إشارات واضحة إلى الحكم الصالح عندما ميز بين أنواع الحكم، حيث يؤكد ان "الأفضل ان يكون الحكم لأصلح رجل أو لأصلح القوانين لان الحكومة التي تستشير الفضلاء من رعاياها هي كذلك حكومة متفقة مع القانون" (جورج سباين، 2010، ص152)، واذا كان الفكر السياسي القديم قد عالج فكرة الحكم الصالح ببعده المثالي، فقد عالج الفكر السياسي الوسيط فكرة الحكم الصالح ببعده الواقعي (عالية عبد الأمير، 2016، ص19)، والفكر السياسي المعاصر قد حدد الحكم الصالح بشكل أوضح إذ بيّن أبعاده وأبرز مرتكزاته.

وهناك من يذهب إلى أن مفهوم الحكم الصالح ومرتكزاته (المواطنة – الديمقراطية)، يتفق مع الشريعة الإسلامية بالمجمل (محمد الطريقي، 2011، ص60)، بمعنى ان هنالك قواسم

مشتركة تجمع الرؤيتين الغربية والإسلامية حيال مفهوم الحكم الصالح، فكلاهما يلتقي في التأكيد على مبادئ أساسية لا بد منها لقيام الحكم الصالح من قبيل (المشاركة، المحاسبة، تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد وغيرها)، بيد ان نقطة الاختلاف الأساسية تكمن في الأسبقية والأولوية؛ هل تكون للديني على السياسي أم العكس؟ (عبد السلام شهيد عجمي، 2010، ص16)، وبغض النظر عن الاختلاف يبقى الحكم الصالح هدفاً أسمى تطمح له أغلب شعوب العالم المتحضر.

وبذلك فان مفهوم الحكم الصالح استخدم منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوير وتنموي (د.حسن كريم، 2013، ص 8)، أي بمعنى ان الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة ونخب إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم بالانتخاب واختيار الأفضل ودعمهم بعد الفوز بالانتخابات.

أي بالإمكان القول إن الحكم الصالح والرشيد هو ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات ونخب سياسية منتخبة، وينتج عنه تحقيق رفاهية المواطن في الحياة في جميع مفاصلها من خلال العمل على تحسين نوعية حياته ورفاهيته، وهذا يحدث عندما تكون السلطة خادمة للمواطن وليس العكس.

وقد أوجد المختصون والمهتمون بهذا الشأن معايير للحكم الصالح، حيث تضمنت الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسعة معايير للحكم الصالح تتمثل في: المشاركة السياسية، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفاعلية، وجود نظام متكامل، الرؤية الاستراتيجية، (خلاف وليد، 2010، ص 28-29)، وليس هناك من شك في أن معايير الحكم الصالح يمكن تطبيقها اذا ما كان هناك رجل دولة على رأس السلطة السياسية، لذلك أصبح هناك ربط بين أهمية وجود المفكر السياسي على رأس السلطة أو أن يستعين رجل الدولة بهذا المفكر لكي يحقق حكماً صالحاً رشيداً، مما استوجب متابعة موضوع مخرجات الفكر السياسي وطبيعتها وعلاقتها بمرتكزات الحكم الصالح، وسوف نعرض ذلك ضمن المحور الثالث من هذه الدراسة.

2.2 المحور الثالث: مخرجات الفكر السياسي ومرتكزات الحكم الصالح

إن الحديث عن الفكر السياسي نقصد به الفكر السياسي المنتج الذي ينظر للحاضر لغرض حل المشاكل القائمة، ولكن في نفس الوقت لديه رؤية للمستقبل، مما يعني أن الفكر السياسي البناء الذي لديه مخرجات مهمة سوف يساهم مساهمة جادة في حل الكثير من المشاكل التي في غالبها تقف عائقاً أمام الوصول إلى الحكم الصالح، ولعل من أبرز تلك المخرجات ما يلي:

• مخرجات الفكر السياسي

1- قراءة وتفسير الواقع السياسي القائم

الفكر بشكل عام لطالما كان مجموعة الآراء والأفكار التي يطلقها العقل الإنساني تجاه الظواهر المتعددة في الحياة، فهو موجود منذ أن وجد الإنسان. لذلك عرف بوصفه "نتائج عمليات التفكير والتأمل العقلي التي يقوم بها الإنسان بوصفه كائناً عاقلاً مفكراً" (د. عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص9). ولكن، عند البحث عن الفكر السياسي على نحو الخصوص فأغلب الكتابات تشير إلى أن ولادته كانت في الدول اليونانية ما بين القرن السابع والسادس قبل الميلاد، وفي أثينا تحديداً، حيث كانت الحياة السياسية فيها تتمحور حول دولة المدينة وكيفية تفسير الظواهر وإيجاد الحلول للمشاكل السياسية القائمة (جورج سعد، 2000، ص 27).

لذلك فإن من أهم أهداف الفكر السياسي قراءة الواقع وتحليل الأحداث، فلا يمكن أن يتغاضى الفكر عما يحدث حوله، فهو المرآة الواضحة التي تعكس طبيعة الأحداث وأبرز تداعياتها على جميع المستويات.

2- اقتراح حلول لبعض المشاكل السياسية

لم يكتف الفكر السياسي بدراسة وتحليل الأحداث بل غالباً ما ينتج حلولاً يصنفها البعض مثالية. صحيح أن الفكر السياسي يطمح نحو المثالية لكن هذا لا يعني أن جميع الحلول صعبة التحقق، بل الكثير من هذه المعالجات واقعية لكنها تحتاج إرادة حقيقية ومستلزمات تسهل عملية التطبيق، والأهم من كل هذا وذاك أن الشخص المعني بتحويل هذه الحلول من طابعها النظري إلى الجانب العملي لا بد من أن يكون رجل دولة وليس رجل سلطة، والاختلاف بين الأمرين جوهري ومهم.

3- التنبؤ بالمستقبل

من أهم صفات الفكر السياسي البناء انه فكر ذو رؤية استشرافية مستقبلية، فبالرغم من دراسته للأحداث، فإنه في نفس الوقت ينظر نظرة فاحصة للمستقبل. أهمية هذه النظرة تكمن في الاستعداد للمخاطر قبل وقوعها، فالتنظير للأزمة قبل حدوثها أفضل بكثير من التنظير للأزمة أثناء وجودها، فالأولى تعمل على تقليل الخسائر إلى أبعد حد ممكن، وفي حالات كثيرة تكون تلك التنظيرات بمثابة وقاية وحماية مستقبلية لدرء المشاكل المتوقع حدوثها.

وبعد توضيح أهم مخرجات الفكر السياسي البناء الذي يُعدّ حلاً مهماً في الشأن السياسي العام ويحاول من خلال هذه القراءة العميقة ان يجد حلاً واقعية قادرة على ان تحل الكثير من العُقد والأزمات، يبقى الأهم من ذلك ما يلي: هل يتحقق الحكم الصالح بوجود هذه القراءات والتحليلات؟ الجواب قطعاً كلا، لأن الفكر مهما كان مهما لا يمكن ان يتحقق على الأرض ولا يمكن ان نقطف ثماره ما لم يتم تطبيقه بشكل صحيح على أرض الواقع من قبل مختص (رجل الدولة)، والأخير لا يمكن له ان يحقق المراد دون وجود أدوات ومرتكزات (سيادة أحكام القانون – ترسيخ الديمقراطية)، فالمعالجات لا ترتبط بفكرة أو بشخص بل ان معالجات الفكر السياسي منظمة متكاملة من الإجراءات تبدأ بالتنظير الصحيح وصولاً إلى التطبيق الناجع، لذلك سوف تتم متابعة مرتكزات الحكم الصالح من خلال ما يلي:

• مرتكزات الحكم الصالح

1- رجل الدولة

عندما يؤكد أفلاطون أهمية مكانة القانون في الدولة فإنه ينطلق من تعريف رجل الدولة بعدّه "خبيراً مختصاً يمارس فنه على مجتمع بأكمله مؤلف من غير الخبراء"، (د.غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص 70).

ان المحور الأساس في الحكم الصالح هو رجل الدولة، فبدون رجل الدولة لا يمكن الحديث عن أي مساهمة إيجابية للسياسة ممكن ان تذكر، ولكن برغم تداول مصطلح (رجل الدولة) بين الأوساط الإعلامية والأكاديمية الا انه غير واضح لدى الكثير منهم، فليس كل من اشتغل في السياسة أو تقلد مناصب مهمة في الدولة ممكن ان يُعد رجل دولة، كون صفاته مختلفة عن رجل السياسية في أكثر من موضع، وممكن ان نذكر أهم صفات رجل الدولة بعده الركيزة الأساسية لأي حكم صالح (طارق عبد الحافظ الزبيدي، 2020):

- 1- رجل الدولة يعمل وفق اسس مؤسساتية وبيتعد عن الميول الشخصية، ويعمل من أجل جميع مصالح مواطنيه ولا يركز على فئة أو جماعة معينة. لذلك، من أهم صفاته انه يجمع ولا يفرق ويعمل على بناء وحدة وطنية حقيقية متماسكة.
- 2- رجل الدولة يعمل من أجل بلده ومواطنيه، فهو يغلب المصلحة العامة على مصلحته الشخصية، بمعنى أنه يريد أن يحقق منجزا لدولته لا له أو لحزبه السياسي.
- 3- رجل الدولة لا يشخص مواقفه تجاه القضايا المصيرية، بل يأخذ بنظر الاعتبار مقدار المصلحة الوطنية وتأثير ذلك على حاضر ومستقبل البلد، ويتعامل مع جميع المواطنين بمستوى واحد بغض النظر عن دينهم وقوميتهم ومذهبهم.
- 4- رجل الدولة يجب ان يمتلك قوة الشخصية وقوة التأثير، وأن يكون قادرا على ان يتخذ قرارات شجاعة ومصيرية تساهم في بناء دولة المؤسسات، وأن تكون لديه رؤية واضحة للحاضر، واستشرافية للمستقبل، فلا ينظر للماضي بقدر إلا للاستفادة من التجارب الإيجابية وعدم تكرار السلبي منها.
- 5- من أبرز معايير رجل الدولة انه عندما يغادر منصبه سوف يترك خلفه إنجازات تذكر من جهة، ومن جهة أخرى يحظى باهتمام واحترام شعبه على اختلاف مشاربهم، بخلاف غالبية رجال السياسة إذ يكون تركهم للمنصب إما نتيجة القتل أو السجن أو النفي أو الاتهام على أقل تقدير.

2-سيادة أحكام القانون

مسألة تطبيق القانون على الجميع من المسائل المهمة التي اهتم بها الفكر السياسي في جميع مراحلها، والأهم في تطبيق القانون هو ان يكون رغبة شعبية وليس قسراً حكومياً، ففي دولة المدينة كان هناك شعور شعبي سائد بضرورة فرض القانون على الجميع، بمعنى ان الشعب هو من يطالب بفرض القانون على الجميع، ويذكر (جورج سعد) مثالا هو "سقراط الذي رفض الهروب من السجن وفضل الموت على مخالفة القانون"، (جورج سعد، مصدر سبق ذكره، ص32).

إن نفاذ القانون وتطبيقه يعد معيارا مهما من معايير الحكم الصالح، فرجل الدولة يستطيع ان يعمل على تفعيل سيادة أحكام القانون بشكل عملي، بعدما كانت سيادة أحكام القانون شكلية في أغلب دول العالم الثالث، فرييس السلطة السياسية في تلك الأنظمة إلى حد كبير يعمل على قاعدة (الدولة أنا وأنا الدولة)، والدولة لا تكون قانونية إلا حينما تخضع جميع الهيئات الحاكمة

فيها لقواعد تقيدها، إذ إن خضوع الدولة للقانون يهدف إلى جعل السلطات الحاكمة في الدولة تخضع لقواعد ملزمة لها، كما هي ملزمة بالنسبة للمحكومين أيضاً، وحكم القانون يقصد به مرجعية القانون وسيادته على الجميع دون استثناء، حكما ومحكومين، انطلاقاً من كونه القاعدة التي تنظم العلاقات بين مؤسسات الدولة والمرتكز لفصل السلطات واستقلالية القضاء.

3-ترسيخ الديمقراطية

الديمقراطية كفكرة ليس وفق وتيرة واحدة ففيها، دلالات وتفسيرات ونماذج لا تعد ولا تحصى، فهناك الديمقراطية المباشرة والديمقراطية الجمهورية والديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية وغيرها الكثير من النماذج، (علي عبود المحمداوي، أحمد عدنان الميالي، 2018، ص 120-125)، ولكن أخطرها حسب تعبير (محمد الأحمرى) هو الديمقراطية الشعبوية، حيث يرى الأحمرى أن "الديمقراطية الشعبوية هي من قتلت سقراط وهي التي جاءت بهتلر ومكنته" (محمد الأحمرى، 2012، ص90)، فليس كل الديمقراطيات ممكن أن تترسخ وتصبح مرتكزا للحرية وحقوق الإنسان، بل البعض منها يحتوي سلبيات أكثر من أشد أنواع الدكتاتوريات كون صاحب السلطة المستبد في ظل الديمقراطية يمتلك شرعية في حين أن صاحب السلطة في ظل الديكتاتورية يفتقر لها .

إن الحديث عن الديمقراطية ليس حديثاً عن وجود صندوق انتخابي، لأن وجود الصندوق ليس ذا دلالة أكيدة على وجود الديمقراطية، فالصندوق موجود حتى في الأنظمة الاستبدادية، فالديمقراطية دون وجود مواطنة حقيقية ودون تحقيق وحدة وطنية ودون حريات وحقوق تصبح ديمقراطية شكلية فارغة المحتوى.

إن المواطنة كمفهوم وممارسة هي نتاج من نتاجات التحولات المجتمعية والسياسية المقترن بولادة الدولة الحديثة. بتعبير آخر، هي (أي المواطنة) حصيلة لترسيخ مفهوم الدولة الحديثة وما تقوم عليه من سيادة لحكم القانون والمشاركة السياسية الكاملة في ظل دولة المؤسسات. والحديث عن المواطنة في ظل نظام ديمقراطي ليس حديثاً عن مجموعة تشريعات دستورية وقانونية، ووجود مؤسسات وتداول سلمي للسلطة... إلخ فحسب، وإنما هو حديث عن مجموعة قيم ثقافية وسياسية ودينية، كالتسامح والاعتدال والمشاركة السياسية والقبول والتعدد والاختلاف والأخذ بالحلل الوسط وحل جميع الخلافات بالطرق السلمية، فضلاً عن أن الديمقراطية تتطلب أيضاً قيماً أخلاقية وفضائل سياسية تساعد على وجود التسامح، وتتمثل تلك القيم بالحرية في مواجهة الخضوع والامتنال، واحترام حقوق الآخرين، ورفض كل أشكال

التعصب، ونشر العدل والمساواة دون تمييز ديني أو قومي أو قبلي أو حزبي أو طائفي (طارق عبد الحافظ الزبيدي، مصدر سبق ذكره).

بالإضافة إلى أهمية المواطنة، لا بد من تحقيق الوحدة الوطنية فهي من أهم مخرجات الحكم السياسي الصالح، ونقصد بالوحدة الوطنية هنا توحيد صفوف أفراد مجتمع معين تحت إطار دولة واحدة وبناء سياسي قائم على أساس التعايش السلمي وعلى أساس خلق الحوارات والتفاهات المشتركة التي تنتج أوامر التجمع والوحدة وبالتالي إمكانية خلق مجتمع متماسك (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً) وهناك شبه إجماع بين الباحثين على أهمية تحقيق الوحدة الوطنية، إلا أن وسيلة تحقيقها مختلف حولها، لكن ما نعتقده ان وجود رجل دولة على رأس السلطة يستطيع ان يحقق الوحدة الوطنية خاصة اذا كان هناك قبول ورضا من الشعب بالحاكم السياسي صاحب السلطة، وعندما تتحقق الوحدة الوطنية سيتحقق حب الوطن، ومن خلال ذلك يستطيع ان يمارس الطب السياسي دوره بشكل فعال ومؤثر.

4. خاتمة:

في حقيقة الأمر، إن السياسة بمعناها العام تشمل ظاهرة السلطة السياسية، لكن يبقى الفاعل الرئيسي فيها هو صاحب السلطة، فعلى صاحب السلطة تقع المسؤولية، فهو يستطيع ان يكون شخصية سياسية ناجحة، تعالج جميع المشاكل والأزمات بطريقة احترافية وفق أدوات علمية إذ يمكن تشبيهه بالطبيب السياسي، واذا ما كانت مهمة الطبيب الحفاظ على حياة الإنسان والعمل على متابعة حالته المرضية ومراحل العلاج، فدور الطبيب السياسي أعظم لأنه سيساهم في إنهاكها وكذلك منع حدوثها في المستقبل، كون بعض الأمراض والحالات الجراحية الخطرة نتيجة طبيعة ناجمة عن الحروب. وقلة وجود الدواء وقلة الأجهزة الطبية قد تكون نتيجة سياسات خاطئة تعطي الأولوية للحروب على حساب السلام.

إن تحقيق أو ايجاد الطب السياسي ليس بالأمر اليسير بالذات في بلدان العالم الثالث، نظراً لما تعانيه هذه البلدان من صعوبات ومشاكل كثيرة، لذا فالنجاح على المستوى السياسي في هذه الدول بحاجة إلى قيادة واعية، ورؤى استراتيجية، وتخطيط محكم، لغرض الانتقال من الحروب الأهلية والفقر المدقع إلى البناء والإعمار والتنمية الشاملة، وهذه أهم صفات رجل الدولة المنشود.

إن المشكلة الحقيقية إذاً ليست الفكر السياسي أو النتاجات الفكرية التي يطلقها بل المشكلة الحقيقية تقع بشكل أكبر على من يتبنى تلك الأفكار ومدى استطاعته ان يطبقها لتحقيق الحكم الصالح، فصاحب السلطة هو الحلقة الأساس في هذه الدائرة، فإذا كانت فيه مواصفات رجل الدولة ولديه أدوات تحقيق الحكم الرشيد فسوف يستطيع ان يعزز الحكم وفق أسس عقلية تعتمد الحكمة. اما اذا كان رجل سلطة ولا يمتلك أدوات الحكم الصالح أو الرشيد فسوف يعزز الحكم وفق أسس مصلحية أنية، فالأول ممكن ان يؤسس للحكم الصالح الرشيد ولكن يجب ان يتعامل مع السياسة بطريقة علمية احترافية بعدها علما لحل المشاكل والصراعات وليس لإيجادها، فضلا عن ضرورة إيجاد من يتلقى تلك الدعوات يطبقها على أرض الواقع بشكل يجعل من الفكر السياسي طرفاً في الحل وليس طرفاً في إيجاد المشكلة.

بمعنى مختصر، سوف تبقى السياسة داء ولن تتحول إلى دواء ما لم يتم اعتماد مرتكزات مهمة من أبرزها وجود رجل دولة على رأس السلطة السياسية، وهو بدوره يستطيع ان يطبق سيادة القانون على الجميع، ويستطيع أيضا ان يختار النزيه البعيد عن الشبهات، مما يعني التحقق من صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة.

وقد توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات لعل من أبرزها ما يلي:

- 1- ان الحديث عن سياسة الدولة حديث عن مسألة ليست سهلة، فالسياسة تتعامل مع مسائل مهمة ومعقدة ومتشابكة، لذلك ثمة حاجة إلى السياسي الماهر الذي يستطيع ان يتعامل مع تلك المسائل باحترافية بعيدة عن الفوضوية التلقائية.
- 2- ان السياسة بشكل عام سيف ذو حدين، فهي مدمرة اذا أسيء استعمالها، وهي طبيب يعالج العديد من المشاكل اذا ما تم استثمارها بشكل علمي من قبل شخص تنطبق عليه صفات رجل الدولة.
- 3- ان تحقيق الحكم الصالح ليس مستحيلا، بل ان كثيرا من البلدان قد حققت طفرات نوعية بفضل وجود معالجات سياسية، والأمثلة كثيرة وهذا ما أثبتته (التجربة الرواندية المتميزة) اذ ان نجاح دولة رواندا أصبح بمثابة أمل لكل حالة أو مشكلة سياسية عجزت السياسة التقليدية عن حلها، وموضوع نجاح السياسة يكمن في الحاجة إلى رجل دولة من جهة وإرادة جماعية من الجمهور تساعد وتسانده من جهة أخرى.

4- دول العالم الثالث بأمس الحاجة إلى الحكم الرشيد، كون تلك البلدان تعاني أكثر من غيرها من مشاكل سببها الرئيس والمباشر سياسي بامتياز، فغالبية تلك البلدان تعاني من سياسة سلبية تساهم في إيجاد المشاكل بدل حلها.

5- يذهب المواطن المريض إلى المستشفى لغرض تشخيص حالته من قبل طبيب مختص ونيل وصفة طبية لغرض العلاج، أليس من الأولى الذهاب إلى المختصين لغرض معالجة المشاكل السياسية الكثيرة والمتعددة والبحث عن المعالج السياسي بقدر البحث عن الطب التقليدي، فالشعوب العربية تحديداً بحاجة إلى رجل دولة لكي يحول السياسة من كونها مسبباً رئيسياً للمشاكل إلى معالج مهم يساهم مساهمة فاعلة في الحل.

6- السياسة بالنسبة لأغلب الدول الأوروبية، والديمقراطية بالذات، تعمل من أجل خدمة الوطن والمواطن، لذلك نجد ان المواطن يلتزم بالعملية الانتخابية الديمقراطية، ويؤمن بمخرجاتها، لكن، مع الأسف، يرافق السياسة في العالم العربي والإسلامي غالباً جملة من المواضيع وهي (المال، نفوذ السلطة، السرقات، الاغتيالات، السجن، الاعتقالات، الحروب، الفقر، التزوير في الانتخابات). لذلك لا يشارك المواطن في اي انتخابات، ويكون محبطاً من اي عملية سياسية فليس لدى الغالبية الثقة بالسياسي، وهذا نتيجة لمخرجات السياسة في دول العالم العربي والإسلامي. لذلك، يمكن ان يقال ان السياسة في الغرب تعمل على ان تداوي الجراح قدر المستطاع، في حين تعمق السياسة في بعض بلدان الشرق الجروح، بل هي مسبب رئيسي في ايجادها.

5. قائمة المراجع:

• القرآن الكريم

• المؤلفات :

- 1- إبراهيم مدكور، المعجم الوجيز، (د.ط)، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، 1989 .
- 2- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، ترجمة: حسن جلال العروسي، مراجعة وتقديم: عثمان خليل عثمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010 .
- 3- جورج سعد، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000 .
- 4- جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، (دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية)، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1993 .
- 5- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
- 6- عبد الرضا حسين الطعان، عامر حسن فياض، علي عباس مراد، أشكال السلطة في تأملات العقل الغربي عبر العصور، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2012.
- 7- عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 .
- 8- علي عبود المحمداوي، احمد عدنان الميالي، الحداثة والنظرية السياسية، دراسة في الانظمة والمجتمعات الغربية والإسلامية، تقديم: علي عباس مراد، الطبعة الأولى، منشورات ضفاف، بيروت، 2018 .
- 9- غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2001 .
- 10- محمد الاحمري، الديمقراطية، الجذور وإشكالية التطبيق، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012 .
- 11- محمد محمود ربيع، الفكر السياسي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994.
- 12- محمود عكاشة، تاريخ الحكم في الإسلام، دراسة في مفهوم الحكم وتطوره، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- 13- موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: د. جمال الأتاسي، د. سامي الدروبي، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009.

• الأطروحات والرسائل:

- 1- خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.
- 2- عبد السلام شهيد عجمي، الحكم الصالح في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010.

3- عالية عبد الأمير عبد المجيد، مبدأ الحكم الصالح في فكر الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2016.

• **المقالات:**

- 1- فكرت رفيق السيد، الحكم وقضية الخروج عليه، دراسة في فكر بعض الدعاة والجماعات الإسلامية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، السنة 18، العدد 34، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية 2007.
- 2- محمد الطريقي، الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة، سلسلة العالم الفكرية، الرياض، 2011.

• **مواقع الإنترنت:**

- 1- طارق عبد الحافظ الزبيدي، الطب السياسي: قراءة في مرتكزاته ومخرجاته، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 12 نيسان، 2020، للمزيد ينظر الموقع على شبكة الإنترنت، <http://mcsr.net/news559>